1983_02_26_0001a_2

في ندوة دوليه حول المعتقلين الفل

مايدور في المعتقلات

اسرائيل تعترف بأنها اعتقا

رسالة باريس من

عدنان نصراوين

عقد عدد من المحامين الفرنسيين المشرفين على المركز الدولي في باريس للدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين في اسرائيل ندوة في العاصمة الفرنسية وذلك من اجل تقديم تقرير لبعثة من المركز الدولي قامت بزيارة الى لبنان واسرائيل للاطلاع على اوضاع المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين وجمع المعلومات عن اوضاعهم من المصادر المختلفة بعد ان منعت السلطات الاسرائيلية اعضاء البعثة الدولية من زيارة معتقلات الفلسطينيين.

وقد تحدث في الندوة المحامي الدولي البروفسور جيراردي لابردير مدرس القانون الدولي في جامعة السوربون الباريسية والذي شارك في عداد البعثة الدولية باسم المركز في زيارة للبنان واسرائيل في الاسبوع الماضي حيث تحدث عن الطريقة التي تواصل بها السلطات الاسرائيلية أعتقال الفلسطينيين واللبنانيين حيث قال:

ان عمليات الاعتقال والابعاد التي تقوم بها السلطات العسكرية الاسرائيلية في صفوف الفلسطينيين واللبنانيين في لبنان من المدنيين، والمعاملة التي يتعرض لها هؤلاء المعتقلون لايمكن فصلها عن المجازر واعمال التدمير التي اتسمت بها العمليات العسكرية وحصار بيروت الوحشي من قبل الجيش الاسرائيلي، اذ ان هذه الأعمال كلها تأتي في اطار سياسة اسرائيلية مخطط لها منذ زمن طويل وتهدف الى القضاء على الشعب الفلسطيني وحلفائه من اللبنانيين والتي كانت نتيجتها سقوط ٢٠ الف قتيل في لبنان من وراء العدوان العسكري.

مصير المعتقلين

وتحدث البروفسور لابرديز في الندوة عن عدد المعتقلين من الفلسطينيين واللبنانيين في ايدي السلطات العسكرية الاسرائيلية فقال: بان عدد هؤلاء لا يزال حتى اليوم غير معروف بشكل دقيق والرقم الوحيد الذي تعترف به السلطات الاسرائيلية حتى الان هو ٩ الاف معتقل وقد تم اعتقالهم كلهم في معسكر الانصار في جنوب لبنان ولكن المعلومات التي حصلنا عليها في اسرائيل من المصادر المتنوعة قد اكدت لنا ان هناك اعدادا كبيرة من المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين معتقلين في داخل اسرائيل وبظروف سرية جدا بحيث من الصعب الحصول على اية معلومات عن ظروفهم ولم يتمكن حتى الصليب الاحمر الدولي من زيارتهم وتزويد ذويهم بأخبارهم، كما وان عمليات الاعتقال في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في لبنان لم تتوقف منذ الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانيه.

وأكد المحامي الدولي البروفسور لابردير بأنه يبدو واضحا ان الارقام التي تقدمت بها السلطات الاسرائيلية حول اعداد هؤلاء المعتقلين غير صحيحة وهي تظهر جزءا من الحقيقة فقط. ويمكن لنا طبقا للمعلومات التي حصلنا عليها ان نحدد عدد المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين لدى السلطات الاسرائيلية منذ غزو لبنان بحوالي ١٥ الف معتقل لبناني وفلسطيني.

ميثاق جنيف

وقال البروفسور لابردير: لابد وان نذكر هنا ان ميثاق جنيف باعتبارهم اسرى حرب او باعتبارهم مدنيين ثم اعتقالهم لاسباب امنية طارئة وينص ميثاق جنيف في كلا الحالتين على ضرورة السماح للصليب الاحمر الدولي بزيارتهم وتحديد هوية كافة المعتقلين وان يتمكنوا من الاتصال بالمراسلة مع ذويهم، الا ان الحكومة الاسرائيلية تتحدى الاعراف الدولية وترفض الاعتراف انها ملزمة من الناحية القانونية الدولية بضرورة تطبيق بنود ميثاق جنيف هذه وتزعم انها تحترم فقط الجوانب الانسانية وهذا ما لا تقوم به بشكل تام ايضا والحقيقة فان الجيش الاسرائيلي قام ولا يزال يقوم حتى اليوم في جنوب لبنان باسم قانون اسرائيلي اطلق عليه قانون «الفترات الطارئة» باعتقال الالاف من الفلسطينيين واللبنانيين وليس لشيء الا لأنه مشتبه بانهم يشكلون تهديدا لامن اسرائيل وقال المحامي الدولي بان ظروف اعتقال هؤلاء الفلسطينيين والاوضاع التي يعيشونها في المعتقلات تتنافى وأبسط مبادىء الاعراف الدولية وحتى انها تتنافى دوما مع الجوانب الانسانية التي تدعي السلطات الاسرائيلية انها تحترمها.

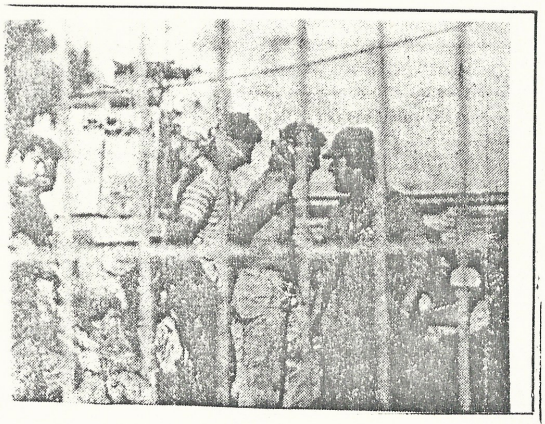

- عمليات الأعتقال مستمره
- المعتقلون لايتلقون علاجا

ظروف الاعتقال

وتحدث البروفسور لابردير في الندوة الدولية في باريس حول الظروف التي يتم فيها اعتقال الفلسطينيين واللبنانيين وقال بانه لابد من التذكير ان عمليات الاعتقال هذه قد بدأت بشكل جماعي في الايام الاولى التي دخل فيها جيش الغزو الاسرائيلي الاراضي اللبنانية ولم تتوقف عمليات الاعتقال حتى اليوم، بل بالعكس يبدو وحسب المعلومات التي حصلنا عليها في لبنان انها قد تصاعفت في هذه الفترة حيث تحتج السلطات العسكرية الاسرائيلية بعمليات المقاومة المتصاعدة في لبنان ضد الاحتلال العسكري الاسرائيلي لاعتقال المزيد من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين.

واضاف المحامي الدولي بان عمليات الاعتقال هذه تشمل عادة الذكور من سن ١٢ سنة وما فوق ومن الفلسطينيين خاصة مع ان هناك بينهم اعداد كبيرة من اللبنانيين ايضا. كما وان هناك اعداد من النساء تم اعتقالهن ايضا ولايعرف احد مصيرهن.

وقال بان اعدادا قليلة جدا من المعتقلين تم القاء القبض عليهم وهم يحملون السلاح لأن غالبيتهم العظمى تم اعتقالهم في صفوف السكان المدنيين واغلب الأ خلال عمليات مداهمة مفاجئة بها الجيش الاسرائيلي في الق والمخيمات الفلسطينية حيث الجنود بتجميع الرجال واع كما وان هذه السلطات الاسر تقوم احيانا بعمليات الاعتقال على معلومات تصل اليها من متعاملة معها وعمليات الاع هذه تتم عادة في الليل كم النهار.

وقال البروفسور لابردير عمليات الاعتقال هذه تتم بق قاسية من القهر والتعذيب ظاهر أمام الجميع حسب اس اسرائيل في أعطاء دروس للأ من الفلسطينيين من وراء هذ الاعتقالات لأخافتهم حتى ت المعتقلين على ترك مخيم ومدنهم واخلاء منطقة الج اللبناني. كما وان السلط الاسرائيلية تصحب هذه الاجر القمعية في الاعتقالات بحر المعتقلين من الماء والطعام ايام بعد اعتقالهم لارغامهم الاعتراف بكل ما يعرفون عن المقاومة

اماكن الاعتقال

وقال المحامي الدولي في باريس بان الاف الاشخاص

1983 0226_0001b_2

ن واللبنانيين، المحامي الدولي لابردير

سرائيلية ينافي المبادئ الإنسانية

٩ آلاف والصحيح أن العدد ١٣ ألفاً

• المحامي لابردير - الأول من اليمين - خلال الندوه

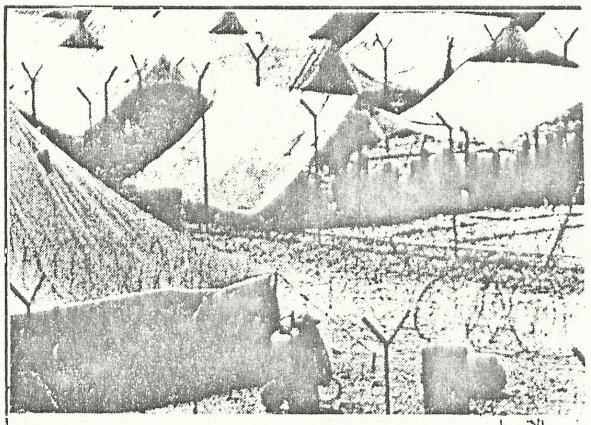

خيم الانصار

جنوب لبنان وبأساليب وحشيه

ويعانون من الجوع والبرد.

الفلسطينيين واللبنانيين الذين تم اعتقالهم قد تم نقلهم جميعا الى داخل اسرائيل في المرحلة الاولى في حين تم اعتقال قسم منهم فقط ولا نعرف عددهم حتى الان بالتحديد في معسكر الانصار.

وقال البروفسور لابردير بان اجراءات السلطات الاسرائيلية بنقل المعتقلين المدنيين الى داخل اسرائيل تعتبر خرقا للقواعد الدولية، وذلك لأن هؤلاء الاشخاص المعتقلين هم من المدنيين ويحميهم ميثاق جنيف في حالة الحرب، والميثاق الدولي هذا في مادته الرابعة يمنع نقل الاشخاص بصورة جماعية او فردية الى مناطق خارج المناطق المحتلة عسكريا وخاصة فان ميثاق جنيف يمنع بشكل قاطع ان تقوم السلطة العسكرية المحتلة بنقل معتقلين من الاراضي المحتلة الى اراضيها هي مهما كانت الاسباب التي تدعيها هذه القوة العسكرية المحتلة.

واشار المحامي الدولي ان سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي للبنان كانت وبكافة [illegible] هذه بحرق القوانين وايضا المباديء والقيم الاساسية في تعاملها مع الفلسطينيين واللبنانيين، هناك عدة شهادات من مصادر موثوق بها تشير الى ان المعتقلين كانوا ينقلون الى اماكن اعتقالهم وقد غطيت عيونهم وربطت ايديهم وراء ظهورهم وقد تعرضوا للضرب المبرح او انه تم عرضهم بشكل ارادي لتعذيبهم اما باقي سكان المخيم الذي اعتقلوا منه او انهم تم عرضهم امام الاسرائيليين في المدن الاسرائيلية حتى ان بعض المعتقلين قد لقوا حتفهم اثناء عملية نقلهم التعذيبية من لبنان الى داخل اسرائيل.

داخل المعتقلات

هذا وتحدث المحامي الدولي البروفسور لابردير باسهاب فجع الندوة الدولية عن الاوضاع التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون وذلك استنادا للمعلومات التي حصل عليها الوفد خلال زيارته في [illegible] لبنان واسرائيل وقال: بان الطريقة التي يتم فيها معاملة المعتقلين داخل اسرائيل او في معسكر الانصار تتنافى ومعطيات المواثيق الدولية، وفي أغلب الاحيان تتنافى وابسط المباديء الانسانية الاساسية ذلك لأن اماكن الاعتقال داخل اسرائيل كلها سرية رغم ان بعض الاوساط الصحفية والقانونية والسياسية المعادية لحكومة بيغن في اسرائيل قد تمكنت من تحديد هذه الاماكن بصورة غير اكيدة حيث اتضح لهذه الاوساط حسب المعلومات التي حصلنا عليها ان هناك العديد من المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين في داخل السجون العسكرية الاسرائيلية في مجدو وكذلك في السجون المدنية الاسرائيلية في صرفند ونبي تيرزا حيث يوجد هناك سجن للنساء اما في مستشفى شومئيل هروفيه في بئر يعقوب فهناك معتقل للجرحى والذين يتعرضون لنقص في العلاج والاهتمام الطبي كما ويوجد معتقلات للفلسطينيين واللبنانيين في الاراضي المحتلة وخاصة في سجن الخليل.

وقال المحامي الدولي بانه خلافا للقوانين الدولية فان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمنع المعتقلين من الاتصال بذويهم وهكذا فقد التقينا في جنوب لبنان مع العديد من العائلات الفلسطينية واللبنانية الذين لا يعرفون شيئا عن بعض افرادهم المعتقلين منذ شهر حزيران الماضي ولم يسمح للصليب الاحمر الدولي بالقيام بزيارة هؤلاء المعتقلين كما ولم تتمكن اية منظمة انسانية سواء كانت اسرائيلية او دولية بزيارة اماكن الاعتقال هذه داخل اسرائيل.

• الأوضاع الصحيه

هذا واشار تقرير المحامي لابردير في الندوة الدولية في باريس الى الأوضاع الصحية التي يتواجد فيها المعتقلون الفلسطينيون واللبنانيون بقوله: لقد اكدت الشهادات التي استطعنا الحصول عليها وخاصة من الاطباء الاجانب الذين اعتقلتهم السلطات العسكرية الاسرائيلية عند غزوها لبنان واطلقت سراحهم بعد فترة من الاعتقال اكدت هذه الشهادات ان الخدمات الطبية التي تقدمها سلطات الاحتلال للمعتقلين في معسكر الانصار وفي المعتقلات داخل اسرائيل غير كافيه كما وافاد بعض هؤلاء الاطباء ان الجنود الاسرائيليين رفضوا عدة مرات تقديم العلاج الطبي للجرحى والمرضى الفلسطينيين المعتقلين كما وان الاوضاع الصحية التي يتواجد فيها المعتقلون في معسكر الانصار تتنافى ومباديء القانون الدولي حيث تجمع المعتقلون فوق بعضهم البعض ويتعرضون لبرد الشتاء القارس ولا تقدم لهم الوجبات الغذائية بشكل كاف حتى انه يقطع عنهم الاكل لعدة ايام احيانا.

كما وان السلطات الاسرائيلية تقوم باجراء يتنافى وكل القواعد الانسانية والكرامة البشرية اذ يرغم الجنود الاسرائيليون الذين يحرسون المعسكر ان يقوم بعض المعتقلين بضرب زملائهم المعتقلين الاخرين اذا اظهروا اي تمرد على الاوامر العسكرية الاسرائيلية وذلك عن طريق ارغامهم على هذه العملية بشكل مخزي.

واضاف المحامي الفرنسي بان المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيم الانصار قد قاموا عدة مرات بمظاهرات استنكار لهذه المعاملة التي يتعرضون لها وقد قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية بقمع هذه المظاهرات بصوره وحشية باطلاق النار عليهم مما ادى الى وقوع القتلى المعتقلين عدة مرات.

وهذا الاجراء الاسرائيلي يتنافى والمادة ٣ و ٤ من ميثاق جنيف الذي يحظر اجراء اي استجواب لأسرى الحرب خاصة وان عمليات الاستجواب هذه التي تقوم بها اسرائيل تصحبها احيانا باعمال قمعية عنيفة ادت الى وفاة بعض المعتقلين وخاصة في سجن مجدو داخل اسرائيل.

واشار المحامي الدولي ان المادة الرابعة من ميثاق جنيف حول اسرى الحرب تدعو السلطة العسكرية المحتلة الى اطلاق سراح المعتقل المدني حالما يبدو ان الاسباب التي تقف وراء اعتقاله قد زالت ولكن اسرائيل لم تعمل على تطبيق هذه المادة من الميثاق الدولي وان عدد المعتقلين الذين اطلقت اسرائيل سراحهم يعتبر ضئيلا بالنسبة لمجموع عددهم الذي تعترف به السلطات الاسرائيلية اذ انها ادعت انها اطلقت سراح ٣ الاف شخص من مجموع ٩ الاف شخص من المعتقلين في معسكر الانصار وان اكثر هؤلاء الذين اطلق سراحهم هم من اللبنانيين او من الاجانب من عدة جنسيات ولم يكن سهلا العدد القليل جدا من الفلسطينيين وحتى ان العدد القليل من الفلسطينيين الذين اطلق سراحهم قد سحبت منهم السلطات الاسرائيلية اوراقهم الثبوتيه حتى يسمحوا امام القانون اللبناني بقضاء بصورة غير مشروعة الأمر الذي يؤدي الى ابعادهم.